

حملة عالمية للمطالبة بالإفراج عن الزميل حيدر

خاص:

كشفت نقابة الصحفيين اليمنيين عن حملة ستنفذها للمطالبة بالإفراج عن الصحفي عبد الإله حيدر شابع. وقال رئيس لجنة الخدمات بنقابة الصحفيين اليمنيين أحمد الجبر: إن هناك حملة عالمية ستنفذها نقابة الصحفيين اليمنيين للمطالبة بالإفراج عن الزميل «شابع» الذي يقبع في سجون السلطات اليمنية لأكثر من عامين. وأضاف الجبر - في تصريح خاص لـ «مارب برس»: أنه تم الاتفاق مع رئيس الاتحاد الدولي (جيم بوملحة) على إطلاق حملة دولية للإفراج عن الصحفي «شابع» ويتم حالياً التجهيز لها بشكل جيد.

وعن موعد انطلاق الحملة رد رئيس لجنة الخدمات بالنقابة: سيتم التنسيق بين الاتحاد العالمي للصحفيين والنقابة لتحديد موعد لها وسبل انجاحها. قائلاً: لقد أبدى الاتحاد الدولي تفاعله الكامل مع قضية الزميل عبد الإله حيدر التي تعد من أقدم القضايا العالقة على مستوى العالم.. واختتم «الجبر» تصريحه بدعوة كل الصحفيين للتفاعل مع الحملة لإنجاحها مديناً ما أسماه التدخل الأمريكي السافر في قضية «حيدر».

اتصالات بالمدعي العام لمحكمة الجنايات الدولية جرائم صالح ورموز نظامه في ملف يتضمن انتهاكات الجنوب

جهاز الأمن السياسي والأمن المركزي والقومي وتسمية شخصيات باسمها منها شخصيات دينية أصدرت الفتوى لشن الحرب التي دارت في العام 1994 بين الجنوب والشمال. هذا ما قاله لإذاعة هولندا العالمية الناشط ماجد عبدالكريم من الحركة الشعبية للدفاع عن الحريات وحقوق الإنسان وهي حركة حقوقية مقرها عدن ويترأسها الخضر الميسري. وكانت مجموعة الناشطين قد أجرت اتصالات في وقت سابق مكتب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية بشأن تحريك دعوى جنائية لمحاسبة المسؤولين عن الانتهاكات التي حدثت في جنوب اليمن حيث طلبت منهم المحكمة التقدم بالمزيد من الأدلة والوثائق الخاصة بالانتهاكات التي يتحدث عنها الناشطون. يقول الناشط ماجد عبدالكريم في هذا الصدد:

« في التاسع عشر رفعا مكتب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية بـ«لاهاي» ملقاً يحيوي وثائق جديدة حول الانتهاكات التي حدثت في الجنوب من قتل وتدمير وحروب مفتعلة في أبين ومحرقة مصنع الذخيرة في أبين والمختطفين والمختطفين قسرياً منذ العام 1994 وهناك انتهاكات أخرى كثيرة لم نستطع توثيقها حتى الآن وقد وعدنا مكتب المدعي العام بالنظر في الوقائع ودراستها بشكل دقيق ثم الاتصال بنا في أقرب وقت».

حراك جنوبي

العام للمحكمة الجنائية الدولية بـ«لاهاي» ملقاً يحيوي وثائق جديدة حول الانتهاكات التي حدثت في الجنوب من قتل وتدمير وحروب مفتعلة في أبين ومحرقة مصنع الذخيرة في أبين والمختطفين والمختطفين قسرياً منذ العام 1994 وهناك انتهاكات أخرى كثيرة لم نستطع توثيقها حتى الآن وقد وعدنا مكتب المدعي العام بالنظر في الوقائع ودراستها بشكل دقيق ثم الاتصال بنا في أقرب وقت».

من ناحيته يقول الدكتور ياسين سعيد نعمان نائب رئيس مؤتمر الحوار الوطني وأمين عام الحزب الاشتراكي اليمني إن الدلالة التي يحملها الاتفاق على الحوار هي أن الجميع قد نبذ العنف وتخلى عن منهج القوة والحروب مقترحاً أن يفتح مؤتمر الحوار الوطني الباب أمام بقية قوى الحراك

الجنوبي يقول الدكتور ياسين سعيد نعمان نائب رئيس مؤتمر الحوار الوطني وأمين عام الحزب الاشتراكي اليمني إن الدلالة التي يحملها الاتفاق على الحوار هي أن الجميع قد نبذ العنف وتخلى عن منهج القوة والحروب مقترحاً أن يفتح مؤتمر الحوار الوطني الباب أمام بقية قوى الحراك

دولة في فندق): ملاحظات عن فلسفة الأحداث الزائفة !!.. تنمة

هائل سلام

وفضلاً عن ذلك، فقد صيغ النظام الداخلي للمؤتمر نفسه، على نحو يصادر الإرادة العامة لأعضائه. إذ فرض هذا النظام على المؤتمر من خارجه، فمع كونه قد نص في المادة 2 منه على أن الجلسة العامة هي السلطة العليا للمؤتمر. وهذا صحيح، إلا أنه حيل بين الجلسة العامة هذه وبين حقها في إقرار النظام في أول انعقاد لها، حسبما تقتضي الأصول. وذلك من خلال إصدار هذا النظام بقرار رئاسي، ضمن ما وصفوه بحزمة القرارات الرئاسية الملزمة، قبل انعقاد المؤتمر. وكذلك الأمر في ما يتعلق بمصادرة حق الجلسة العامة هذه في انتخاب هيئة رئاسة المؤتمر. إذ إنه فضلاً عن أن هيئة الرئاسة فرضت فرضاً على المؤتمر، حسبما ذكر، فإن اسناد الرئاسة لهادي، يجعل هذا الأخير برأس المؤتمر بسلطة وصلاحيات رئيس جمهورية، وليس بصلاحيات رئيس جلسة.

وفوق ذلك كله، وإمعاناً في الحرص على مصادرة الإرادة العامة لأعضاء المؤتمر، فصلت العديد من مواد النظام، كما في المادتين 34،41 على مقياس لجنة التوفيق، التي يتحكم بها الرئيس. وهي لجنة لا سابق لها، في مانع، ولا هدف واضح منها، إلا في كونها أداة لمصادرة الإرادة العامة تلك.

كل ذلك، وغير ذلك مما لا يتسع المقام للإطناب فيه، يجعل من مؤتمر الحوار هذا مجرد حدث زائف، يقدم للناس على أنه ذو أهمية كبرى تتصل بحاضرهم ومستقبلهم، ويروج له من خلال حملات اعلامية ضخمة، في حين أنه فارغ من أي مضمون حقيقي وفق ما يتطلع اليه الناس.

وإذا كان الأصل في عملية إعداد الدساتير يقتضي أن تتم من خلال لجان أو جمعيات تأسيسية منتخبة، ومع ان الناس في بلدنا قد قبلوا أن تتم عملية إعداد الدستور من خلال مؤتمر الحوار، الذي شكل على النحو الذي يعرفه الجميع. إلا أن النظام الداخلي المصاغ على النحو المعروف قُبِلَ فيوت اي إمكانية لصياغة الدستور كعقد اجتماعي وفق الأصول المتعارف عليها.

ذلك ان النص في المادة 6 من مواد الفصل الثاني، المتعلق ب(الاهداف والمبادئ) يحيل الى الآلية التنفيذية لمبادرة دول مجلس التعاون الخليجي، ويوجب ان يتوصل المؤتمر كنتيجة نهائية الى: (أ-تحديد عملية صياغة الدستور، بما في ذلك انشاء لجنة صياغة الدستور وعضويتها. 2-وضع العناصر الرئيسية للإصلاح الدستوري، بما فيها هيكل الدولة وغير ذلك من القرارات الجوهرية المرتبطة بالنظام السياسي...). هكذا، دون النص على وجوب طرح مسودة الدستور الذي يتوصل اليه هذا الفريق على الجلسة العامة للتصويت عليها وإقرارها وفق آلية التصويت المعتمدة تمهيداً لترحائها على الاستفتاء.

وبالرجوع الى نصوص الآلية التنفيذية نجد انه وان كانت المادة 19 منها قد أسندت للمؤتمر مهمة (البحث) في (أ) عملية صياغة الدستور، بما في ذلك إنشاء لجنة لصياغة الدستور وتحديد عدد أعضائها. (ب) الإصلاح الدستوري ومعالجة هيكل الدولة والنظام السياسي واقتراح التعديلات الدستورية إلى الشعب اليمني للاستفتاء عليها)، الآن النص في المادة 22 من ذات الآلية، قد جاء على نحو:

22 - تنشأ حكومة الوفاق الوطني لجنة دستورية فور انتهاء مؤتمر الحوار الوطني في مدة أقصاها ستة أشهر وتكون مهمتها صياغة مشروع دستور جديد خلال ثلاثة أشهر من تاريخ إنشائها، وتقوم اللجنة باقتراح الخطوات الضرورية لمناقشة مشروع الدستور والاستفتاء عليه لضمان مشاركة شعبية واسعة وشفافة). ما يعني انه بالإضافة الى ان المهمة تتمثل في مجرد(البحث) بالنسبة للمؤتمر، وفي (الإنشاء) بالنسبة للحكومة، فإن صلاحية إنشاء اللجنة الدستورية هذه تعود حصراً الى الحكومة، باعتبار ان النص اللاحق هذا ينسخ السابق. والنص واضح لجهة تبيان ان تنشأ الحكومة اللجنة الدستورية (فور انتهاء مؤتمر الحوار، في مدة أقصاها ستة أشهر...).

طلاب الجامعة يجتجون ضد اعتداء وقع على طالبة تعز: مقتل وإصابة 4 في حوادث أمنية متفرقة ومواجهات مستمرة بصبر

محمد الحذيفي:



لقي 3 أشخاص مصرعهم اليومين الماضيين في حوادث أمنية متفرقة شهدتها مدينة تعز وأصيب آخرون في الوقت الذي يستمر فيه الاقتتال القبلي بمديرية صبر الموادم الذي تسبب بتزوح جماعي للكثير من الأسر إلى مناطق أكثر أمناً. شهود عيان قالوا لـ «مارب برس»: إن مسلحا اطلق الرصاص على صاحب باص أجرة في منطقة عصفرة فأرده قتيلاً وأصاب مندوب البحث الجنائي بقسم شرطة عصفرة والذي كان برفقة المجني عليه بعد خروجهما من القسم للنظر في الشكوى التي تقدم بها المجني عليه ضد الجنائي ثم لاذا بالفرار.

الى ذلك اقدم شخص آخر في حي الروضة على إطلاق الرصاص على أحد أقربائه بعد نشوب خلاف بينهما فارق على إثرها الحياة قبل وصوله المستشفى.

وفي في الروضة أيضا نقل سكان محليون لـ «مارب برس» عن قيام شخص يدعى «ع. د.» بحجز أحد أبنائه في احدى غرف المنزل ومنع عنه الطعام والشراب بسبب ما قال السكان مطالبته والده بتزويجه وبعد يوم سمعوا عن وفاة الابن الذي يدعى محيي الدين في ظروف غامضة.

أمنياً أيضا لا تزال الاشتباكات القبلية بين منطقتي قراضة والمرزوح بمديرية صبر الموادم مستمرة لليالي الثلاثة على التوالي.

وأكد أحد شهود العيان بمنطقة المرزوح لـ «مارب برس» أن أكثر من 45 أسرة تم نزوحها من المنطقة وأنهم يعيشون أوضاعاً إنسانية صعبة، مطالباً السلطة المحلية بالمحافظة سرعة التدخل

وحماية المواطنين وتأمين المنطقة وإعادة النازحين إلى مساكنهم وإعادة الأوضاع إلى ما كانت عليه قبل تفجرها.

مدير أمن مديرية صبر رفض الادلاء بأية معلومات ورد قائلاً: تواصلوا مع المحافظة وإدارة الأمن ليس لدينا أي تصريح.

في سياق منفصل نفذ طلاب جامعة تعز صباح الخميس وقفة احتجاجية غاضبة أمام رئاسة الجامعة احتجاجاً على قيام عصابة مكونة من ثلاث أشخاص بصفهم الطلاب «بالبلاطجة» بالاعتداء على طالبة في كلية الهندسة بالضرب واللطم بعد إهانتها أحدهم عندما حاولوا معاكستها داخل الحرم الجامعي.. ويقول الكثير من طلاب الجامعة لـ «مارب برس» بأن هذه

الحادثة ليست الأولى وإنها قد تكررت مرارا وبتغاض من رجال أمن الجامعة والتي تربطهم صلة صداقة وقرابة مع هذه العصابات، التي يقول الطلاب إنها تقطن أحياء ومناطق مجاورة لجامعة حبيبل سلمان جنوب غرب مدينة تعز. واستنكر الطلاب واستنكر الطلاب حالة الانفلات الذي وصلت إليه الجامعة حيث أصبح يسمح لكل المتسكعين بالدخول إلى داخل الحرم الجامعي في ظل تواجد الحرس الجامعي وتغاضيهم عن ذلك.

وسلم الطلاب رسالة لرئيس الجامعة الدكتور محمد الشعيبي بوجود والد ووالدة الطالبة طالبا فيها بالتحقيق بالحادثة وكشف المتورطين فيها. ■

توعد الرافضين بتضمينهم القائمة السوداء، وإيقاف مستحقاتهم محافظ الجوف: يدعو أبناء المحافظة سرعة تسليم معدات وآليات الدولة

خاص:

دعا محافظ محافظة الجوف الشيخ محمد سام بن عبود كل الأشخاص من أبناء المحافظة الذين لا تزال لديهم معدات وآليات تابعة لمؤسسات الدولة (عسكرية أو مدنية) سرعة تسليمها للجنة المكلفة بذلك.

ووجه اللجنة المكلفة بمتابعة الأفراد والأشخاص والجماعات التي لا تزال تحتفظ بمعدات لحثهم على تسليمها ومكافأة أي فرد يسلم ما لديه من معدات.

كما وجه محافظ الجوف مكتبه بإعداد كشف بأسماء الأشخاص الذين بحوزتهم معدات وآليات تابعة للدولة، ليتم متابعتهم حسب الكشف. وأكد المحافظ أن من يرفض تسليم المعدات

سيكون عرضة للمساءلة القانونية، وسيتم إنزال أسمائهم ضمن القائمة السوداء، كما سيتم إيقاف أي مرتبات أو مستحقات مالية يتقاضونها.

وكلف محافظ الجوف محمد سالم بن عبود كلاً من: قائد المحور ومدير امن المحافظة بمتابعة الرافضين للتسليم، وتطبيق العقوبات الرادعة التي يقرها النظام والقانون بحقهم. ■

من أجل يمن آمن

ووطن مستقر

الشرطة على الرقم المجاني (199)



الحملة الوطنية للتوعية الأمنية
2013

